دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات: الفرص والتحديات

The Role of the African Free Trade Area in Promoting Algerian Exports outside the Hydrocarbons Sector: Opportunities and Challenges

د/ بن عيسى خضرة[1]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، K.Benaissa@univ-mascara.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، من خلال رصد أهم الفرص والمكاسب التي توفرها هذه المنطقة، وإبراز أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في إطارها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة التبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية ضعيفة مما أثر على حجم الصادرات ولكن منذ بداية 2021 لوحظ تحسن في نفاذ الصادرات خارج المحروقات إلى السوق الإفريقية مما يوحي بمستقبل واعد في زيادة نفاذ الصادرات الجزائرية إلى افريقيا وتعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الكلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة الإفريقية، المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية، الصادرات خارج المحروقات، الفرص، التحديات.

تصنيف JEL: F15، F53، F02.

Abstract:

This study aims to identify the role of the African Free Trade Area in promoting Algerian exports outside the hydrocarbon sector, by monitoring the key opportunities and gains provided by the African Free Trade Area and highlighting the major challenges that Algeria faces within it.

The study found that the value of Algerian-African trade exchanges is weak, which has affected the volume of exports. However, since the beginning of 2021, there has been an improvement in the access of non-hydrocarbon exports to the African market, suggesting a promising future for increasing Algerian exports to Africa and enhancing trade under the African Free Trade Area.

Keywords: African free trade area; Algerian-African trade exchanges; keywords; Exports outside of hydrocarbons; Opportunities; Challenges.

Jel Classification Codes : F15, F53 ; F02.

* بن عيسى خضرة، K.Benaissa@univ-mascara.dz.

1. تمهيد:

تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية وفك التبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما يجعلها مجبرة على تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها عن طريق التحول إلى اقتصاد منتج وخلق منتجات تنافسية، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الواعدة مع اتخاذ إجراءات لتدعيم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث سعت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، وقد تمحورت هذه الإصلاحات في تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي، وكذا دعم التواجد والحضور في التكتلات الإقليمية خاصة منطقة التجارة الحرة الإفريقية لكسب مزايا تفضيلية من أجل دعم تواجد المؤسسات الوطنية في هذه الأسواق وزيادة نفاذ منتجاتها وبالتالي تنمية حجم الصادرات خارج المحروقات في المستقبل.

1.1. إشكالية البحث:

وفي ضوء ما سبق، يتبلور السؤال الرئيسي التالي: **ما هو دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

وللإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وما أهميتها وفوائدها لدول القارة؟
- ما هو واقع المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية؟
- ما هي فرص وتحديات دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

2.1. فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك مكاسب وفرص للجزائر بدخولها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في مجال الصادرات خارج المحروقات.
- **الفرضية الثانية:** ستتطور المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية، لكن بوتيرة منخفضة.

3.1. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية، خاصة في مجال الصادرات.

- محاولة الوقوف على واقع العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية ومحاولة تقديم الحلول لتنميتها وتطويرها.
- محاولة التعرف على مدى استعداد وجاهزية الجزائر للإستفادة من منطقة التجارة الحر الإفريقية.
- استشراف مكاسب تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الدول الإفريقية خاصة ما يعود على الجزائر.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات ارتأينا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، ومعرفة وتحليل المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية، ومحاولة تحديد أهم الفرص والتحديات التي ستكسبها أو تواجهها الجزائر في إطار إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2.ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

1.2 تعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

منطقة التبادل الحرة الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار.

ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. (حفاف، 2020، صفحة 601)

وتعرف أيضا منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) : على أنها اتفاق تجاري يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية. تم تفعيل الاتفاق في يناير 2021 ويهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وتعزيز الصادرات الإفريقية وتعزيز النمو الاقتصادي في القارة. (شكيمة، 2018، الصفحات 4-5)

2.2 الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

يهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى إزالة العوائق أمام التجارة فيما بين البلدان الإفريقية بشكل تدريجي عن طريق تسوية مشكلة تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يعزز تحرير التجارة ويتيح إجراء تحول هيكلي. ويتضمن الاتفاق ثلاثة مستويات: أولها اتفاق منطقة التجارة الحرة نفسه، الذي يستخدم كاتفاق إطاري. والثاني عبارة عن بروتوكولات عن تجارة السلع، وتجارة الخدمات، والقواعد والإجراءات بشأن تسوية المنازعات (تسوية المنازعات)، والإستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. والمستوى الثالث يتكون من المرفقات والمبادئ التوجيهية وجداول البروتوكلات.

وتعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الإفريقية. ومن المتوقع أن تساهم في تسيير ومواءمة وتنسيق النظم التجارية والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة. والمزايا المتوقع جنيها لا تقتصر فقط على التجارة الدولية. فمن شأن هذه الإتفاقية أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر. (The Statistical, 2023)

3.الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تولي الدول النامية والدول المتقدمة على السواء أهمية بالغة لترقية الصادرات وتنويعها باعتبارها المنفذ الأكبر لتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة بالعائدات في تمويل البرامج التنموية الاقتصادية التي تمس مختلف القطاعات.

1.3مفهوم الصادرات:

الصادرات هي البضائع، والخدمات المنتجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة، حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني. (Amadeo، 2023)

وتعرف الصادرات أيضا بأنها: مبيعات المنتوجات الوطنية من سلع وخدمات في الأسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في

البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الإنتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي. (العام، 2002، صفحة 56)

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج. (النجار، 2008، صفحة 15)

2.3 واقع المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية:

يمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة حيث يقطنها مليار و 69مليون نسمة عام 2014، وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الاذواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخول فيها، وهو مايعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات العربية في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية وهي غير مستغلة مع الدول الإفريقية نتيجة العديد من العراقيل وشدة المنافسة في هذه الأسواق (المغربى، (2017)، صفحة 92)، ونرى ان العلاقات الجزائرية الإفريقية تتميز ب (فضيلة، 2018، الصفحات 54-60) :

-التضامن السياسي في اطار كفاح الدول الإفريقية من اجل التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

-المتغير الايديولوجي والسياسي كان المحدد الاساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الاحيان مطالب إقتصادية خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، واعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي والتي لاقت تاييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية من هنا ناكد الدور الجزائر الديبلوماسي الافريقي.

في إطار توجه اقتصادي جديد ومع اعدادها لإستراتيجية وطنية للدخول لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية تراهن الجزائر كبوابة إفريقيا من اجل الرفع من صاد راتها خارج المحروقات على اعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة، اضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء، ومن اجل تكثيف التبادلات التجارية بين الجزائر وليبيا التي بلغت 59 مليون دولار، حيث خلال سنة 2020 دعا وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج إلى انشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر وليبيا وفتح المعبر الجمركي دبداب - غدامس في اتجاه إلى تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وتعول الجزائر على معابرها البرية الحدودية مع دول موريطانيا ومالي وليبيا وتونس من اجل تنشيط التجارة البينية وخلق مزيد من مناطق تجارة حرة مع جيرانها بهدف الرفع من حجم المبادلات التجارية والاستثمارات وبالتالي خلق انتعاش اقتصادي لساكنة تلك المناطق.

وفي السياق ذاته اعادت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة (تبادل سلع بسلع) مع وضع لشروط جديدة بداية من السنة الماضية وتأتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة إقتصادية طبيعية إلى العمق الافريقي في إطار تنويع الصاد رات وتنشيط أداء التجارة والمؤسسات المتواجدة هناك مع المؤسسات والمتعاملين في الدول الحدودية المجاورة حسب وزير التجارة كمال رزيق، وحسب ارقام رسمية فان هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ماقيمته 70 مليار دج جزائري. (كعبش، 2023)

كما عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الاعلان عن انشاء الاتحاد الافريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية وفيما يلي نوضح ذلك:

الجدول 1: تطور المبادلات التجارية 2016-2021

الوحدة: مليار دولار

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الصادرات	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	0.28	0.6	0.54	1.37	-0.01

المصدر: www.trade.map.com

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الجزائر من افريقيا في انخفاض مستمر مع مرور السنوات، حيث سجلت سنة 2016 1.51مليار دولار لتنخفض إلى 0.65 مليار دولار سنة 2020، وهذا راجع إلى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات مع الصين والإتحاد الأوروبي وضعف العلاقات الجزائرية الإفريقية، أما بالنسبة للصادرات فشهدت ارتفاعات حيث سجلت 1.79 مليار دولار ثم 2.63 سنة 2019 ثم تنخفض سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، لتعاود الإرتفاع سنة 2021 بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل غزو السوق الإفريقية، وترجع أسباب تذبذب الأداء التجاري مع الدول الإفريقية في السنوات السابقة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على

المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم استقرار في السعر والعرض والطلب.

3.3 الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا واعدة بضمها، بحسب أرقام منشورة، 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار أمريكي، وناتج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار، ما يحولها إلى فضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تعزيز تواجدها الاقتصادي في ربوع القارة، وفي ظل منافسة قوية بين كبرى الإقتصاديات الدولية للتوغل فيها.

وفيما يلي نقوم بعرض تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية إلى الدول الإفريقية خلال الفترة من 2019-2021 لكونها الفترة التي شهدت قفزة في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وذلك لنبين أهم وأسباب التغييرات التي وقعت في هذه الفترة عن سابقتها وذلك كما يلي:

الجدول 2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2020

البيان	2019	الحصة النسبية	2020	الحصة النسبية
المواد الغذائية	407.85	15.81	442.39	19.42
المواد الخام	93.95	3.72	71.32	3.57
منتجات نصف مصنعة	1956.92	73.84	1611.18	71.53
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.01	0.32	0.014
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	3.22	90.81	4.03
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	36.52	1.41	39.06	1.73
المجموع	2580.36	100	2255.49	100

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020، المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021.

تحقق المنتجات المصدرة الخمسة الأوائل خارج المحروقات في سنة 2020 لوحدها نسبة 74.51 % من اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تتمثل في أسمدة معدنية وكيميائية أزوتية، سكر قصب أو سكر شمندر، زيوت ومنتجات أخرى عليها من تقطير قطران فحم حجري نشادر لا مائية أو محلولها المائي واسمنت مائي بكافة أنواعه، حيث بلغت نسبة كل منها على التوالي 35.81، 13.47 %، 8.35، 13.27 %، 3.63 %. وانخفضت الصادرات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

بنسبة 15 % أين سجلت 2255.49 مليون دولار وذلك راجع إلى إنخفاض الأداء الاقتصادي نتيجة غلق الحدود والإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.

الا أنها سجلت نموا معتبرا سنة 2021 حيث حققت 4500 مليون دولار أي بارتفاع يقارب 100 %، وهذا راجع إلى زيادة التبادل التجاري إلى السوق الإفريقي نسبة 40 % أين ارتفعت صادرات العديد من المنتجات على غرار السكر والحديد والأسمدة والإسمنت...الخ.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثماني أشهر من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30 %، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للدفع بهذه النسبة إلى مستويات أكبر. (مصطفى، 2021، الصفحات 6-7)

حيث حققت الصاد رات خارج المحروقات بالنسبة ثمانية أشهر من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيراتها من السنة الماضية 2020 كما يلي :الاسمدة المعدنية والكيميائية الازوتية 886 مليون دولار قابل 524 مليون دولار سنة 2020 اي بزيادة تقدر% 69.1 ، الحديد والصلب 595.78 مليون دولار مقابل 287.6مليون دولار اي بزيادة تقدر ب% 107.14 ، مواد كيميائية غير عضوية 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب% 234 ، سكر ومحضرات سكرية وعسل النحل 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب.% 66 ، مصنوعات معدنية 190.81 مليون دولار أي بنسبة تقدر ب% 6.54 من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

وبالتالي الملاحظ هو ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة% 118 سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، صادرات 8 أشهر 2021 تقدر 2.9 مليار دولار، وسنة 2020 تقدر 1.14 مليار دولار.

تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال 8 أشهر من سنة2021 ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2021

المواد المصدرة	2020	2021	نسبة الزيادة
صادرات الحديد والصلب	287.6	595.78	107.14
صادرات السكر مستحضرات سكرية وعسل	173	288	66.67
صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية والأزوتية	524	886	69.1
مواد كيميائية عير عضوية	150.01	501.8	234.31
مصنوعات معدنية	190.81	203.28	6.54

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020-2021، وزارة التجارة وترقية الصادرات سبتمبر 2021، (احصائيات سداسية)، على الموقع www.commerce.gov.dz

تعتبر هذه الزيادة حصيلة جيدة وايجابية أكثر من النصف تعكس تطلعات الدولة في الرفع من الصادرات خارج المحروقات، فقد ارتفعت صادرات المواد الكيمائية % 69.1، ثم صادرات الحديد والصلب ب% 107.14 لما يحضى قطاع المناجم من اهتمام في الوقت الحالي لتوسيع استغلالها لمناجم الفوسفات والذهب والحديد والزنك والرخام، وكذا صادرات السكر الذي ارتفعت ب % 66.47 بقيمة 288 مليون دولار سنة 2021 وهو تجسيد ميداني لاقتصاد بديل للنفط وإنعاش القطاعات خارج المحروقات، كما تترجم مجهودات الدولة في مرافقة صغار المنتجين والخواص والمصدرين من خلال القرارات الحمائية والاستثمارية الشجاعة التي اتخذتها سنة2020. (موساوي،، 2022، الصفحات 148-149)

ان نسبة الصادرات الجزائرية الاكبر هي من نصيب إفريقي تليها ايطاليا بنسبة% 14.5 ، اما نسبة الصادرات نحو فرنسا فتبلغ% 13.7 تليها اسبانيا بنسبة % 9.8ثم تركيا وفي النهاية الصين.

وتشمل المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات 13 نوعا مثل الاسمنت والحديد والصلب والاطارات والتجهيزات الالكترونية والكهرومنزلية، اضافة إلى المواد الغذائية كالسكر والخضار والفواكه إلى جانب العصائر والمعجنات والكعك والبسكويت.

وترجع هذه الحصيلة الايجابية عن التوجه الجديد السياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل

العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان على مستوى السوق الافريقي خاصة. (الجزائر، 2023)

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تنويع مداخيلها وهيكل صادراتها باتخاذ قرارات جريئة لدعم القطاع الانتاجي بمختلف مؤسساته للتخلص من عقدة الريع النفطي بتحقيق 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات كهدف رئيسي لسنة 2021 والمدرجة ضمن أولويات الإقلاع الاقتصادي في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى المنطقة الإفريقية الحرة من خلال تنمية صادرات مختلف السلع والمنتجات، ولتعزيز زيادة اجمالي حصيلة الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، والعمل على تنويعها عن طريق تشجيع وتحفيز العوامل والاطراف الفاعلة في الاقتصاد كالمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع القطاع الخاص، وبذل مجهودات أكبر في تعزيز التجارة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية من اجل الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية دون قيود للتعريف بالمنتوج الجزائري والاستحواذ على حصص سوقية بالأسواق الإفريقية الواعدة. (موساوي،، 2022، الصفحات 140-147)

واعتبر ناصري رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ان قائمة المواد المصدرة لإفريقيا في الظرف الراهن والتي تستفيد من امتيازات المنطقة الحرة تتضمن الاسمنت والحديد الصلب والعجلات والتجهيزات اللالكترونية والكهرومنزلية والسكر والخضر والفواكه والعصائر والعجائن والمصبرات والكعك والبسكويت ومواد غذائية، وحسب ناصري فالمنتج الجزائري قادر على اكتساح الأسواق الإفريقية لضعف الانتاج في إفريقيا، ولكن لابد من ضرورة مضاعفة حركة الطيران وفتح فروع البنوك لتسهيل عملية التمويل وقروض التصدير وتحويل العملة التي تظل عالقة لتسهيل عملية التصدير. (الخارجية، سبتمبر 2021).

4. فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

يمكن أن يشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري، وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار اللذان يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا بت 1,2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول

الإفريقية بنسبة % 52 بدل من النسبة الحالية التي لا تزيد عن16% ، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على ان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90%من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية، وتتمثل هذه المزايا والفرص فيما يلي:

- ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.
- منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص وبالتالي زيادة أرباحها.
- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لا سيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا.
- وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق وهي تونس، النيجر، بوركينافاسو، مالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما يساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجستية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات

كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وافريقيا في السوق العالمي.

- ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية الجزائرية لتطوير وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.
- تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الإستثمارات والعوائد من خلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إ زالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

5. تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية ما يلي:

- تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.
- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830ألف دولار خلال سنة 2018 احصائيات جديدة حسب الجداول السابقة، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة، ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- ضعف الاقتصاد» الريعي " في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين، الهند وتركيا.

- كذلك على الصعيد السياسات، فالجزائر لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.
- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر، وكذا المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة.
- لا تزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الجزائر ودول الأعضاء، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا، وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات " غير الضريبية " مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم " منطقة التجارة الحرة الإفريقية " العمل عليه.
- لا شك أن الأثار الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أثار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والإتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي.
- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية، تضعف حجم التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية.

6. دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.

منذ دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وهي تبحث عن حلول للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتنويع صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022 او لنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها:

1.6 قرب المنطقة:

باعتبار الجزائر دولة افريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة اقتصادية حجمها 4.3 تريليون دولار.

2.6 الطريق السيار شمال جنوب:

حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا ولمرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا.

3.6 العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية

تربط الجزائر مع الد ول الإفريقية علاقات متينة نظار للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف حيث تسعى إلى ترجمة هذه العلاقات السياسية إلى عالقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية.

ودعا المشاركون في الطبعة ال 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج بعاصمة الجزائر، الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي .ودعا ممثلون عن السفرات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار

الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية . (https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022, 2023)

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الإفريقية.

4.6 القيام بالإصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- تطوير الإنتاج الوطني خارج خلهي البترول والغاز.
- تطوير البيئة الاستثمارية الاستقطاب الاستثما رات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير.
- تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها.
- التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير.
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة فإذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها إلى برلمان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة وستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الإفريقية.

7. خاتمة:

تمتلك الجزائر الإمكانيات الاقتصاد ية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الافريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والاستثما ر المحلي الموجه للتصدير لاكتساب بحصة في السوق الافريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحد ث عادة بانهيار قطا ع المحروقات. ومن خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- استعمال مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال، سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع افريقيا إلى قرابة 52 % مقابل حوالي 12 % حاليا.

- احتياجات البلدان الإفريقية التي تتوفر على سوق تقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، ستجد في الجزائر مصدرا لمنتوجاتها خارج قطاع المحروقات.
- سوق المقايضة بالجنوب الجزائري مع الدول المجاورة مثل مالي والنيجير، تؤكد وجود قاعدة تبادل اقتصادي جاهزة من حيث النقل والسلع والبضائع.
- بالنسبة ل المواد الصناعية مثل الحديد والإسمنت ومواد البناء الأخرى فقد تجد طريقها للتصدير نحو بلدان غرب افريقيا عبر الخط البحري الذي تم افتتاحه من ميناء الجزائر نحو موريتانيا، إذ بإمكانه مد دول غرب القارة.
- الجزائر تراهن على هذا الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الإفريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب، وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقا جديدة في دول الساحل لولوج الموانئ الجزائرية والإستفادة من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية بشرشال في الجزائر، الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا.
- تم التوصل الى أن المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية ضعيفة وان جل المبادلا ت التجارية مع افريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي مما يبرز دور التكامل المغاربي في تنشيط التجا رة البينية بين الدول الأعضاء.

8. مقترحات البحث:

من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في شتى المجالات مع ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة استثمار الجزائر في النقل البحري نحو الأسواق الإفريقية لحل مشكلة التكلفة المرتفعة لنقل البضائع.
- ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الافريقية

- العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية لإستغلال الثروات الطبيعية غير النفطية والمناجم والأراضي الزراعية، والتي تعتبر ثروات خامدة.

9. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1- فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية. الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر.

- **الأطروحات:**

1-بو العام. (2002). أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- **المقالات:**

1-وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات. *Journal of Economic Sciences, Management & Commercial Sciences (JESMCS), 13(3)*.601

2-زهرة مصطفى. (2021). واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010-2021. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 6-7.

3-شهرة ورتي، رياض موساوي، (2022). تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار اسراتيجي للاقلاع الاقتصادي بالجزائر،دراسة تحليلية للفترة 2000-2021. ،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 7، المجلد 2، 148-149.

4-عاشور فضيلة. (2018). دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 7،، 54-60.

5-لمياء محمد المغربى. (2017). التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا. المجلة العربية للإدارة37(4)، 85-112.

6- ياسين شكيمة. (2018). دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا. دور الجزائر في التكامل الإقليمي، (الصفحات 4-5). الجزائر .

المداخلات:

1-نجلاء هراقمي، بارك نعيمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، *2* و *3*ديسمبر *2019*

- **مواقع الانترنيت:**

1- Amadeo, K. (2018). Récupéré sur https://www.thebalancemoney.com/exports-definition-examples-effect-on-economy-3305838. (27-07-2023)

2-The Statistical, T. O., & (SESRIC), E. a. (2022). Récupéré sur https://www.sesric.org/about-oic.php. (27-07-2023)

3-اسلام، كعبش. (2022). بوصلة الجزائر "تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات" . .(2023-07-30) .Récupéré sur https://www.skynewsarabia.com/business/1530286

4- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022. Récupéré sur https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022. , (20-07-2023)

5-احصائيات وحصائل التجارة الخارجية في الجزائر. (2022) تم الاسترداد من احصائيات وحصائل التجارة الخارجية في الجزائر: -https/ commerce.gov.dz/ar/statistiquelles statistiques-de-i-exportation (26 7, 2023).

6-منال البتول.(2022). *صادرات الجزائر.....تبوغل نحو الساحل الإفريقي*. تم الاسترداد من سهم: www.sahm-media.dz. (24- 07- 2022).

7-تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. (سبتمبر 2021). *www.algex.dz*. (21-07-2023)